بطلب رخصة للبناء. ووفق المادة الثالثة من الفصل الثالث من المشروع الاسرائيلي، فان رخصة البناء لا تقدّم الاّ من قبل المالك الذي يثبت ملكيّته بواسطة سجلات الاراضي، أو بأي طريقة أخرى تراها السلطات الاسرائيلية مناسبة. ويؤدي ذلك الى رفض مئات طلبات الترخيص، لأن الملاّك الاصليين للاراضي يملكون أراضيهم بالتصرّف لا بالتسجيل؛ كما ان هناك العديد من الاملاك لم تنتقل الى أسماء المشترين الجدد؛ وهناك الملكية المشاعية باسم القرية أو الحمولة؛ وهناك اصحاب الاملاك الغائبون[٥٩]. وسيؤدي ذلك الى استيلاء السلطات الاسرائيلية على الارض وتقليص المساحات المسموح البناء عليها، وذلك في الوقت الذي تشهد الارض المحتلة عمليات واسعة لاقامة المستوطنات دون حاجة الى تراخيص أو سندات لاثبات الملكية.

٢ ـ اعتماد مناطق تطوير في المستقبل. ويتنافى هذا مع فرضية ان يكون المخطط الهيكلي شاملاً وواضحاً؛ كما يبرهن على ان هناك أهدافاً خفيّة للسلطات لمصادرة هذه الاراضي مستقبلاً، خاصة وان معظمها ملاصق للطرق العريضة، أو للقدس، أو لخط الهدنة لسنة ١٩٤٩[٦٠].

٣ ـ ان المخطط يمنع البناء في بعض الاراضي بسبب الضوضاء[٦١]؛ كما يمنع البناء على الارض الزراعية لأكثر من شقة واحدة على مساحة لا تزيد على ١٥٠ متراً مربعاً؛ وكذلك يمنع تقسيمها. وفي هذا اجحاف بحق الملكيات الزراعية التي تعود الى اسرة تتكوّن من عدد من الافراد، والذين يجبرون على العيش جميعاً في بناء واحد[٦٢]. ويقصد من ذلك تخفيض حجم البناء الفلسطيني بالقرب من المستوطنات اليهودية.

٤ ـ يخالف المشروع احكام القانون الاردني في عرض الطرق، ويترك لمجلس التنظيم الاعلى سلطة تقديرية لتوسيع مساحة الطرق[٦٣]. كما لا ينصّ المشروع على الارتدادات القانونية للابنية، تاركاً لمجلس التنظيم الاعلى سلطة تقديرية في اقرار الارتدادات القانونية التي يراها ملائمة، وفي الوقت الذي يراه مناسباً[٦٤].

٥ ـ يحظر المشروع اعطاء رخصة بناء في قطعة أرض قبل ان يعيّن في مخطط البناء مواقف السيارات، بحسب عدد الشقق في البناء[٦٥].

٦ ـ يحظر المشروع على المزارع الفلسطيني زراعة أرضه التي تقع على جانب الطريق لمسافة تتراوح ما بين ١٥٠ الى ٣٠٠ متر[٦٦].

٧ ـ يحظر المشروع اقامة أبنية في مناطق يعتبرها مناطق غابات أو مناطق للحفاظ على الطبيعة، وعلى قمم الجبال، وسفوحها، بحجة الحفاظ على مناظر الطبيعة؛ وكذلك في وسط المدن القديمة بحجة الحفاظ على الابنية والأشياء التي لها علاقة بالطبيعة والمناظر الجميلة[٦٧].

O ان المخطط الهيكلي يلحق أضراراً فادحة باقتصاد الارض المحتلة، وذلك على النحو الآتي:

١ ـ سيلحق تنفيذ المخطط الهيكلي اضراراً بالغة بالزراعة العربية؛ اذ سيؤدي الى تدمير آلاف الدونمات من الاراضي الزراعية لتنفيذ مخططات الطرق المقررة بالمشروع الهيكلي الاقليمي الجزئي للطرق الرقم ٥٠ لسنة ١٩٨٣[٦٨].

٢ ـ يؤدي تنفيذ المخطط الهيكلي الى انشاء قطاع صناعي حديث ومتطوّر تابع للمستوطنات اليهودية ومسيطر على الأسواق العربية، في مقابل قطاع صناعي فلسطيني تقليدي ومتخلّف، ويعاني من ضعف الانتاجية ومزاحمة البضائع اليهودية ذات الكفاءة والقدرة التنافسية العالية،